بين المفردات التي تناقض القضايا فلذلك عرفوا التناقض بانه اختلاف القضيتين
وصرح بعضهم بانه لا تناقض في التصورات كذا حققه المرتضى قدس
سره في حواشي شرح التجريد واجيب عنه بوجه اخر وهو ليس مراده هنا
تعريف مطلق التناقض بل تعريف التناقض بين القضايا الذي في قياس الخلف
الذي هو عمدة في اثبات العكوس وانتاج الاقيسة لما لم يكن موقوفا
الا على التناقض بين القضايا لم يتعلق غرضهم الا به لان عموم المباحث
انما يكون بالنسبة الى الاغراض قوله لعدم الاثبات اي حين عدم الموضوع
لامتناع الاثبات على غير الثابت من حيث انه غير ثابت كما عرف في مباحث
عدول القضايا او قد مر من ان المتناقضين هما المفهومان المتمانعان
لذاتهما اجتماعا وارتفاعا قوله منها مع اعتبار الحكم لا تكون مفردة فيه انها
ولكن التناقض بينها في قوة تناقض القضايا على ما مر قوله لذاته اي مفردة صح
الاختلاف بالايجاب والسلب يكون مستقلا في ذلك الاقتضاء ولا يكون
محتاجا الى امر اخر فانما يتحقق ذلك الاختلاف في تعيين صدق احدهما
وكذب الاخر قوله فيخرج الشيئان اللذان وكذلك خرج مثل قولنا كل
انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان وقولنا بعض الانسان
حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان مما يكون الاقتضاء المذكور
فيه بخصوص مادة لا لذاته فان الكليتين قد تكذبان والجزئيتين قد
تصدقان كما سيجيء ولو كان الاقتضاء للذات لما اختلف المقتضيات
على ما تقرر قوله ولا يتحقق ذلك الا قبل نقيض القضية رفعها بعينها

لعله يجيء للاحتراز عما لو قيل لزيد الميت انه كاتب في حياته فانه لا يمتنع لان الاثبات وان كان على غير الثابت لكن من حيث انه كاتب سوسف

اي في الحكمة ان مقتضيات الشيء الواحد لا يختلف هذا التائر هو نا مر الدين
وان كانوا اينا دمتون فيه لا يخفى على المتتبع عبد العزيز

وذلك

وذلك ما يراد كلمة السلب على لفظها قصدا الى سلب معناه ولا حاجة في
تحقق التناقض بين الشيء ورفعه بعينه الى اعتبار شيء من تلك الشرا[ئط]
نعم قد يعتبر وحدة في التناقض بين القضايا بمساواته لذلك الرفع فيحتاجون
في معرفة المساوات الى تلك الشرائط فشيء منها هو نقيض حقيقة متغني
عن اعتبار الشرائط كذا في حواشي شرح التجريد قوله والزمان فان قيل
قد يتحقق التناقض في مثل قولنا زيد ابن لعمرو امس وليس بابن له اليوم
مع عدم وحدة الزمان قلنا ان لم يتحقق التناقض فيه لان صدق احدهما
وكذب الاخر ليس لذات الاختلاف بل لخصوص المادة وذلك لان الابوة
صفة لو تحققت امس تحققت اليوم فهو الصحيح ان المعتبر الى اخر الشرح
حاصل الكلام في هذا المقام ومحصله ان الصحيح ان يعتبر في تحقق التناقض
وحدة النسبة الحكمية لان التناقض انما يتحقق اذا ورد الايجاب والسلب
على شيء واحد وذلك بان تكون النسبة الحكمية واحدة وبرد الوحدات
المذكورة اليها لان وحدة النسبة مستلزمة لها وكافية في تحقق
التناقض بخلاف الوحدات المذكورة فانها ليست مستلزمة لوحدة
النسبة ولا كافية في تحقق التناقض اذ لو لم تتفق القضيتان في الالة
والعلة والمفعول به والتمييز وغير ذلك لم يتحقق التناقض وان اتفقتا
في الوحدات الثمانية المذكورة وان الوحدات المذكورة شروط
لتحقق وحدة النسبة التي هي الحكمية مورد الايجاب والسلب فاعتبارها
لاجل تحقق وحدة النسبة لا لانفسها حتى لو امكن تحقق وحدة النسبة

اي كالسالبة الجزئية مثلا للموجبة الكلية فانه سلب الجزئي ليس رفعا للايجاب الكلي بل مساويا منه

صيغة نقيضها اي كالسالبة الجزئية

مثلا للموجبة الكلية فانه سالب ليس رفعا للايجاب الكلي بل مساوية منه

منه هو نقيض حقيقة

يعني ان نقيضه زيد قائم مثلا هو رفعه وعدمه اي هذا المفهوم بعينه من مثل زيد ليس بقائم اي وبا جوف وحد ذلك الرفع تقضيه لنا وعده ذلك عبارة عنه يوديه ويكون معناها وان هذه ويحتاجون في معرفة مساواتها تلك القضية لذلك الرفع الى بيان تلك الشرائط واعتبارها في تلك القضية فانهم عبد العزيز

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)